الملخص رقم 7 للعدالة المناخية

البنك الدولي والتمويل المناخي

تشرين الثاني ٢٠١٠، كانكون

يجب أن يتم تقديم التمويل المناخي مباشرة ودون أي شروط، ويجب الايتدخّل بالسيادة الوطنية أو بحرّية تقرير المصير لدى المجتمعات والفرقاء الأكثر تأثراً.

الاتفاق الشعبي، نيسان ٢٠١٠، كوتشابامبا

المعلومات المفاتيح

- إن البنك الدولي لا يمثل مصالح الدول أو المجتمعات الأكثر تأثراً بالتغيّر المناخي.
- إن ملفّ الإقراض الثقيل من أجل الوقود الأحفوري يعرّض الشعوب والأرض للخطر.
- إن تمويل البنك الدولي يؤدي الى مضاعفة مديونية دول الجنوب.
- يُنشأ الصندوق المناخي الشامل في إطار معاهدة المناخ في الأمم المتحدة لتوجيه تعويضات مالية للديون المناخية.
- يجب ألا يقوم البنك الدولي بأي دور في إنشاء الصندوق

ما الذي تدور المفاوضات حوله؟

إنّ التمويل من أجل المناخ – تريليونات الدولارات التي تمنح كدَيْن للدول النامية لتكون مرنة أمام تغيّر المناخ، ولتنتقل بسرعة إلى مستقبل في الطاقة المتجددة وحسب – سيشكّل المسألة الأساسية في مفاوضات المناخ.

تجري المفاوضات بالتحديـــــد حول كيفية تمرير الموارد المالية التي يجب أن تمنحها الدول المتطورة بموجب معاهدة المناخ في الأمم المتحدة. بل ثمّة دعم عالميّ تقريباً لإنشاء صندوق عالمي جديد من أجل المناخ. إلا أن دور المؤسسات الشبيهة بالبنك الدولي في نظام تمويل مناخي مستقبليّ لا يزال موضع جدل كبير.

تريد الولايات المتحدة، إلى جانب دول متطوّرة أخرى، أن يحظى البنك الدولي بدور مركزيّ. ولتبرير رغبتها، تنوّه هذه الدول بإدارة البنك الدولي لمبالغ كبيرة من المال من أجل التنمية، بالإضافة إلى امتداده العالميّ. أمّا البنك الدّوليّ فيعلن حياديّته في هذا الموضوع، غير أنه قد قدّم برامجه المناخية – بما فيها إنشاء صناديق الاستثمار في المناخ وتوسيع ملف تجارة الكربون.

يجمع العديد من الدول النامية، إلى جانب خبراء في السياسة وناشطين في العدالة المناخية، على أنّ الثقة في البنك الدولي غير موجودة لأنه لا يهتم بمصالح الدول النامية أو بشعوبها، أو بجوهر الأرض.

الحكم غير الديمقراطي:

يشكّل البنك الدّوليّ مؤسّسة تمثّل المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المتطوّرة. إنّ تركيبة القرار القائم على "دولار واحد = صوت واحد" التي يعتمدها هذا البنك تعطي الولايات المتحدة وحدها ١٦% من الأصوات في المجلس التنفيذي، بينما تحظى كلّ الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض ب ٣٩% من الأصوات.

إنّ عمليات اتّخاذ القرار حول البرامج والسياسات والمشاريع في البنك الدولي تفتقر إلى الشّفافيّة. إنّها تقدّم فرصة ضئيلة – وهذا إن وجدت الفرصة – لمشاركة البلاد والشعوب المعنيّة. حتّى إنّ تمويل الإستثمارات المناخية يفشل في منح الدول النامية أكثرية الأصوات، رغم أن هذه الدول تشكّل غالبية سكّان العالم وأوطانهم وهي الأكثر تأثراً بالتغيّر المناخيّ.

الملخص رقم 7 للعدالة المناخية – البنك الدولي والتمويل المناخي

منتهك الحقوق الكبرى:

العديد من شعوب العالم – الشعوب المتأثرة بخطّ الأنابيب من التشاد إلى الكاميرون نحو مشروع الطاقة الكهرمائية نام ثيون ٢ في لاووس – يعانون انتهاكات تطال حقوقهم الإنسانية والبيئية، وذلك كنتيجة مباشرة للمشاريع المدعومة من البنك الدولي.

تزويـــد التغيّر المناخي بـــالوقود

لقد كسر البنك الدولي رقمه القياسي الخاص في العام ٢٠١٠ عندما موّل مشاريع الوقود الأحفوري بمبلغ قيمته ٦,٦ مليار دولار، مما يعني ارتفاعاً بنسبة ١١٦% مقارنة بالعام الماضي. إنّ مبلغ الـ٤,٤ مليار دولار الذي منحه البنك الدولي من أجل الطاقة الفحميّة، بشكل أساسي في الدول ذات الدخل المتوسّط، يعني أن هذه الدول ستبقى سجينة الطاقة الملوّثة لأربعين أو خمسين عاماً في المستقبل.

لقد رفع البنك الدولي إقراضه هذا العام أيضاً بنسبة ٦٠% لمشاريع الطاقة الكهرمائية، من ١٧٧ إلى ٢٨٤ مليون دولار. في الواقع، إنّ صهاريج الطاقة الكهرمائية تطلق غازات الدفيئة في البلدان الاستوائية، وغالباً ما تؤدي إلى إعادة توزيع السكان بالكامل. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال البنك الدولي يخطط لرفع استثماراته في ملفّ الطاقة الكهرمائية الكبير وفق الإطار الاستراتيجي للتنمية والتغيّر المناخي في العام ٢٠٠٨.

دعم آليّات السوق:

يشجّع البنك الدولي تمويل مشاريع أسواق الكربون وخفض الانبعاثات، ويتوق إلى نشرها في مناطق جديدة. إلا أن الإقراض قد يؤدي في الواقع إلى زيادة في الانبعاثات، وقليلة هي المشاريع التي تعالج الفقر أو تقدّم فوائد محلّية بيئية، بل إن بعضها له تأثيرات ضارّة جداً.

واعتباراً من العام ٢٠٠٨، أقل من ١٠% من صفقات الكربون التي قام بها البنك الدولي تدعم مشاريع الطاقة المتجددة؛ وأكثر من ٧٥% من ملف الكربون في البنك الدولي يقدّم العون الماليّ الحقيقي للتلويث، وللطاقة الفحمية المكثّفة، وللصناعات الكيميائية والحديدية والفولاذية.

هذه السنة، وجد "فريق التقييم المستقل" في البنك الدوليّ أنّ مبيعات الموازنة قد فشلت في تحفيز الاستثمارات الكبيرة في الطاقة المتجددة أو في تقليص الانبعاثات بفعالية. إلا أن البنك لا يزال يدعم أسواق الكربون في الغابات والزراعة.

ارتفاع المديونية:

إنّ البنك الدولي، كما يشير اسمه، هو بنك. ولطالما استخدم القروض لفرض شروط سياسية ضارة على الدول النامية وشعوبها.

إن إعطاء الدور الكبير للبنك الدولي في التمويل المناخي، سيؤدي إلى تحويل جزء هامّ من أموال المناخ إلى قروض وليس إلى هبات. ستكون هذه القروض مشروطة على الأرجح، وستدفع بالدول النامية إلى مزيد من المديونيّة لمعالجة قضية لم تكن مسبباً لها.

حصول الفقراء على الطاقة:

يدّعي داعمو البنك الدولي أنه قادر على المساهمة في توفير الطاقة لـ١,٦ مليار من سكان الأرض الذين يعيشون دون كهرباء. ولتنفيذ ذلك، يقول الإطار الإستراتيجي للبنك الدولي إنّ الطاقة الرخيصة – كالطاقة الفحمية – يجب أن تُصنع بوفرة.

إلا أن البنك الدولي لم يقم بتمويل مباشر لأي مشروع وقود أحفوري يستهدف الدول الفقيرة، ولم يضمن بأن فوائد الطاقة ستصل إلى الفقراء. ويقرّ البنك الدولي بأنه ما من مشروع للطاقة الفحمية أو النفطية يمكن أن تصنَّف ضمن تحسين توفير الطاقة للجميع. ومن بين هذه المشاريع، تمّ وضع ٣,٧٥ مليار دولار لمشروع النار الفحمية في جنوب إفريقيا، وقد صمم هذا المشروع ليكون رابع أكبر مشروع في العالم.

لأن البنك الدولي لاينفكّ يضع الشعوب والأرض في خطر، يجب أن يبقى بعيداً عن التمويل المناخي.

الملخص رقم 7 للعدالة المناخية – البنك الدولي والتمويل المناخي

القضايا الرئيسية للتفاوض:

- يجب ألا يقوم البنك الدولي بأيّ دور في القرارات حول إنشاء نظام مالي شامل من أجل المناخ ليملأ التعهّدات الدولية ويسدد الدَّين المناخي.
- يجب ألا يعطى البنك الدولي أيّ دور في إدارة أو حكم التمويل المناخي الشامل.
- يجب ألا تحتسب الأموال التي تتدفّق عبر البنك الدولي ضمن الموجبات المالية للدول المتطوّرة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة حول تغيّر المناخ.
- يجب أن يتوقف البنك الدولي فوراً عن تمويل مشاريع الوقود الأحفوري ومشاريع الطاقة الكهرمائية.
- يجب أن يتوقف البنك الدولي عن دعم أسواق الكربون كحلّ للتمويل المناخي.